

العدد
الأول

أيلول
2026

مسجد

تحليلات وقرارات في الأمن والدفاع

تصورات المجتمع المحلي
للأمن في محافظة حمص

كيف تصنع الاستخبارات
المعرفة؟

حروب المسيرات

ما هو الأمن الذي نريده في سوريا؟

المركز السوري لدراسات
الأمن والدفاع



تصدر عن

ما هو مسدّد؟

المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع (مسدّد) هو مركز بحثي مستقل أنشئ عام 2025 ويعدّ مركزاً متخصصاً في إعداد الدراسات والتحليلات المعمّقة في الشؤون الأمنية والدفاعية على المستوى السوري.

تأسس المركز استجابةً لحاجة المجتمع السوري خاصةً، والعربي عامّة، بهدف ترسيخ مفهوم الأمن النقدي، الذي يضع حماية الإنسان ومركزيتها في صلب فهم المخاطر والتحديات الأمنية.

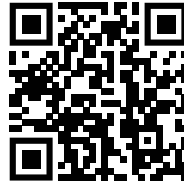
وانطلاقاً من التجربتين السورية والعربية، يعمل مسدّد على رفع مستوى الوعي العام بالقضايا الأمنية والدفاعية عبر إنتاج معرفي علمي وموضوعي يسهم في معالجتها بفعالية، سواء على مستوى سوريا والمنطقة، أو من حيث تأثيرها في السياسات الإقليمية والدولية والتأثير بها. ويعتمد المركز في ذلك على بناء شراكات إستراتيجية مع مؤسسات إقليمية ودولية.

يطمح مسدّد إلى أن يكون مرجعاً موثوقاً لصناع القرار والباحثين، ومصدرًا معرفيًا يسهم في تطوير السياسات الأمنية والدفاعية، من خلال تقديم رؤى إستراتيجية قائمة على البحث الدقيق، والتحليل العميق، المرتبط بالدراسات الميدانية والتفاعلات الواقعية على الأرض.

كما يولي المركز اهتماماً خاصاً برصد التحولات الجيوسياسية وتحليل السياسات الدفاعية الإقليمية والدولية، ملتزماً بتقديم إنتاج واع ومسؤول.

ويضم مسدّد مجموعة من الباحثين العرب والأجانب ومن خلفيات علمية وأكاديمية متنوعة، إضافة إلى تعاونه المستمر مع باحثين مستقلين تعزيزاً لتنوع الخبرات ولمقاربات بحثية أكثر عمقاً.

اطلع على آخر الأبحاث والمقالات التي ينشرها المركز عبر
مسح الصورة التالية:



المحتويات

01 ما هو الأمن الذي نريده في سوريا؟

03 تصورات المجتمع المحلي للأمن في محافظة حمص

07 القواعد الروسية والسيادة السورية

15 حروب المسيرات

27 الأحزاب الكردية الإيرانية المسلحة في مواجهة الدولة الأمنية الإيرانية

35 كيف تصنع الاستخبارات المعرفة؟

43 استخبارات المصادر المفتوحة والحضور الرقمي للمؤسسة العسكرية السورية

51 تمويه الزي العسكري لقوات المشاة البرية

55 رؤى من مراكز الفكر العالمية

دراسات الحروب

القواعد الروسية والسيادة السورية

محسن المصطفى

التفاهمات والاتفاقيات بين دمشق وموسكو، تعود جذورها إلى الحقبة السوفيتية، وعلى رأسها معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية السورية عام 1980، واتفاقية عام 1983 المتعلقة بدخول السفن الحربية السوفيتية وسفن الدعم إلى المياه والموانئ السورية، وإنشاء نقطة دعم مادي - فني في منطقة ميناء طرطوس. تبعه لاحقًا توقيع اتفاقيتي حميميم وطرطوس في 2015 و2017 حيث أعيد تعريف العلاقة عسكريًا وسياسيًا ضمن ظرف عسكري جديد فرضته الثورة السورية وتآكل قدرة نظام الأسد على البقاء من دون دعم خارجي مباشر.

بطبيعة الحال، تقوم القواعد العسكرية الأجنبية، ومنها الروسية، على ترتيبات قانونية وسياسية وأمنية تحدد طبيعة وجود القوات الأجنبية وصلاحياتها، وتنظم العلاقة بينها وبين الدولة التي توجد هذه القواعد على أراضيها، سواء كانت دولة مضيضة، أو دولة واقعة تحت الاحتلال أو الوصاية. ومن هنا، فإن النقاش حول الوجود العسكري الروسي في سوريا ينطلق من طبيعة الحق الذي مُنح لروسيا، وحدود السيادة السورية داخل مناطق انتشار قواتها، والوظيفة السياسية والأمنية والعسكرية التي أدتها هذه القواعد خلال الفترة بين عامي 2015 و2024 وتأتي الجوانب التقنية المرتبطة بأعداد الطائرات والسفن والمعدات والجنود ضمن هذا الإطار الأوسع لفهم طبيعة الوجود الروسي وأبعاده، ثم السؤال الذي تفتحه المرحلة الجديدة بعد سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024.

بعد أكثر من عام ونصف على سقوط نظام الأسد أعلنت الحكومة السورية عن التوصل إلى مذكرة تفاهم مع روسيا بما يخص مصير القاعدتين العسكريتين في كل من حميميم وطرطوس، و"ستتولى الدولة السورية إدارة المنشآت ذات الطابع المدني، وفي مقدمتها مطار حميميم والرصيف التجاري الرابع في ميناء طرطوس"، تمهيدًا لإدخالهما تدريجيًا ضمن منظومة الإدارة المدنية. أما فيما يتعلق بالقواعد والمنشآت العسكرية، اتفق الطرفان على إعادة صياغة وظيفتها لتتحول "من قواعد عسكرية إلى مراكز تدريب وتأهيل مشتركة، ضمن ترتيبات جديدة تحفظ المصالح المتبادلة".

كما حددت مذكرة التفاهم سقفًا زمنيًا لا يتجاوز 3 أشهر لاستكمال عملية التحويل ودخول الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ، وتُعد هذه الخطوة "الأبرز منذ بدء المفاوضات"، ولا تقتصر دلالتها على إعادة تنظيم الوجود الروسي الراهن في سوريا، وإنما تمثل تحولًا في طبيعة الإطار الذي حكم هذا الوجود لعقود، ولا سيما الاتفاقيات التي منحت أساسه القانوني والعسكري خلال عهد نظام الأسد. ومن ثم، فإن فهم أبعاد الترتيبات الجديدة يقتضي العودة إلى المسار الذي تشكّل من خلاله الوجود العسكري الروسي في سوريا، وكيف تطور من تسهيلات واتفاقيات تعاون محدودة إلى قواعد عسكرية ذات وضع قانوني خاص. فقد شكّل الوجود الروسي في سوريا امتدادًا لعلاقة قديمة سبقت التدخل العسكري الروسي المباشر في نهاية شهر أيلول 2015، وسبق ذلك سلسلة من



قاعدة طرطوس البحرية

منشأة دعم لوجستي وبحرية في البحر المتوسط



قاعدة حميميم الجوية

مركز العمليات الجوية الروسية في الساحل السوري



اتفاقيات ثنائية

ترتيبات قانونية واسعة لوجود طويل الأمد

أنواع القواعد العسكرية الأجنبية من الناحية القانونية

للدولة المضيضة والدولة المرسل. ويظهر هذا النموذج بوضوح في الوجود العسكري لقوات دول الحلف داخل ألمانيا على سبيل المثال، وهناك نوع ثانٍ يقوم على اتفاقيات وضع القوات، أو ما يُعرف بـ (Status of Forces Agreement (SOFA)، وهي ترتيبات تحدد الوضع القانوني للأفراد العسكريين والمدنيين، والمسائل المتعلقة بالولاية القضائية، والدخول والخروج والضرائب وحمل السلاح والاتصالات والجمارك والتعويضات.. الخ. هذه الاتفاقيات قد تكون واسعة ومفصلة وقد تكون مختصرة لكنها في الحالتين تنظم الوجود العسكري ولا تنقل بالضرورة الملكية أو السيادة. ومن أبرز الأمثلة اتفاقية وضع القوات بين الولايات المتحدة واليابان.

أهمية هذا النموذج أنه لا يكتفي بالسماح بوجود القوات، بل يضبط العلاقة اليومية بين القوة الأجنبية وسلطات الدولة المضيضة، بمعنى من يحقق؟ من يحاكم؟ ما حدود التفويض؟ وكيف تُعالج الأضرار أو الحوادث؟

تشغيلية واسعة. ويُعدّ خليج غوانتانامو في كوبا المثال الأبرز على هذا النمط؛ إذ حصلت الولايات المتحدة، بموجب اتفاقية عام 1903، على حق استخدام أراضي ومياه لإقامة محطة فحم وقاعدة بحرية، مع بقاء السيادة النهائية مسألة شديدة الحساسية في العلاقة الأمريكية-الكوبية، وهي علاقة ما تزال متوترة حتى اليوم.

تختلف القواعد العسكرية الأجنبية من حيث الشكل القانوني وطبيعة عملها، فهناك قواعد تنشأ بموجب معاهدات دفاع مشترك بين حلفاء، كما في ترتيبات حلف شمال الأطلسي "الناتو"، حيث تنتشر قوات دولة عضو في أراضي دولة عضو أخرى ضمن إطار دفاعي جماعي واتفاقيات لوضع القوات. وفي هذا النموذج، تبقى السيادة للدولة المضيضة، فيما تُنظّم حقوق القوات وواجباتها وحدود الاختصاص القضائي بين الدولة المضيضة والدولة المرسل. ويظهر هذا النموذج بوضوح في وجود قوات دول الحلف داخل ألمانيا، على سبيل المثال. لا تعني القاعدة انتقال السيادة، بل تنظيم الوجود العسكري وحقوق القوات وواجباتها وحدود الاختصاص القضائي

يتمثل النمط الثالث في القواعد أو التسهيلات العسكرية القائمة على حق الاستخدام أو الإيجار أو الانتفاع طويل الأمد. في هذه الحالة، تبقى الأرض من حيث الأصل تابعة للدولة المضيضة، لكن الدولة الأجنبية تحصل على حق استخدام منشآت أو مساحات محددة، ضمن ترتيبات تمنحها غالباً إعفاءات وحصانات وامتيازات

محطات رئيسية في العلاقة العسكرية بين سوريا وروسيا

1980

معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية السورية

1983

اتفاقية دخول السفن الحربية السوفيتية وسفن الدعم إلى المياه والموانئ السورية، وإنشاء نقطة دعم مادي-فني في منطقة ميناء طرطوس

2015

توقيع اتفاقية حميميم التي أعادت تعريف العلاقة عسكرياً وسياسياً ضمن طرف عسكري جديد فرضته الثورة السورية وتآكل قدرة نظام الأسد على البقاء من دون دعم خارجي مباشر

2017

توقيع اتفاقية طرطوس التي وسعت من الترتيبات القانونية لوجود طويل الأمد

2024

سقوط نظام الأسد وفتح المرحلة الجديدة للسؤال حول مستقبل الوجود العسكري الروسي في سوريا

خليج غوانتانامو في كوبا

في مثل هذه الحالات يصبح الفارق بين "الملكية" و"السيطرة العملية" شديد الحساسية؛ فالدولة الأجنبية لا تملك الأرض بالضرورة، لكنها قد تمارس داخلها درجة واسعة من الاستقلال الأمني والإداري، بما يجعل سلطة الدولة المضيفة محدودة عمليًا.

النوع الآخر يتمثل على شكل نقاط للدعم اللوجستي، وهي أقل من قاعدة عسكرية كاملة، لكنها قد تؤدي إلى وظائف إستراتيجية كبرى، مثل التوريد والصيانة والاستراحة وتخزين المعدات واستقبال السفن أو الطائرات.

كما توجد قواعد أو منشآت عسكرية تنشأ بناءً على دعوة أو موافقة حكومة الدولة المضيفة أثناء نزاع مسلح داخلي. من الناحية الشكلية، يستند هذا النوع إلى رضا قانوني صادر عن سلطة قائمة، لكنه يبقى إشكاليًا عندما تكون الدولة المضيفة في حالة حرب داخلية أو ضعف مؤسساتي حاد، لأن القاعدة قد تتحول من أداة تعاون عسكري بين دولتين إلى أداة لحماية النظام القائم أو ترجيح كفته في الصراع الداخلي.

ويندرج الوجود الروسي في سوريا ضمن هذا النموذج من حيث الأساس الشكلي، إذ جاءت اتفاقية حميميم لعام 2015 واتفاقية طرطوس لعام 2017 بناءً على ترتيبات موقعة مع حكومة نظام الأسد، ومنحتا روسيا حق استخدام مجاني وحصانات واسعة، من دون أن تنقلا الملكية أو السيادة رسميًا.



منظمة الدفاع الروسية S300
قاعدة حميميم العسكرية - اللاذقية

فالوجود العسكري في العراق بعد عام 2003، مثلاً، بدأ في سياق احتلال عسكري اعترف به قرار مجلس الأمن رقم 1483 من خلال التعامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما سلطتي احتلال، ثم انتقل لاحقاً إلى إطار قانوني مختلف بعد اتفاقية عام 2008 بين الولايات المتحدة والعراق بشأن انسحاب القوات وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت.

وفي الحالات القصوى، توجد قواعد أو منشآت عسكرية مفروضة بحكم الاحتلال أو الأمر الواقع، وهي تختلف قانونيًا عن القواعد القائمة على اتفاق رسمي، حتى لو كانت بعض الاتفاقيات الرسمية غير متكافئة سياسيًا أو نشأت في ظروف ضعف شديد للدولة المضيفة.

الاتفاقيات الروسية-السورية (حميميم وطرطوس) مراجعة للنص القانوني

مطار حميميم إلى مركز تشغيل عسكري روسي واسع الصلاحيات.

لا تنص الاتفاقية على نقل ملكية المطار أو التنازل عن السيادة عليه، وإنما تستخدم صيغة "الاستخدام". فالجانب السوري قدم مطار حميميم بنيته التحتية والمنطقة اللازمة لاستخدام الاتحاد الروسي على أساس مجاني. كما تحدد الاتفاقية أن مكان انتشار المجموعة الجوية والعقارات المسلمة للجانب الروسي يحددان بروتوكول منفصل.

جاءت اتفاقية حميميم في لحظة مفصلية من مسار الثورة السورية وفي وقت كان يعاني فيه نظام الأسد من انهيارات عسكرية متتالية بعد معركة تحرير إدلب في ربيع عام 2015. ووقعت الاتفاقية في دمشق بتاريخ 26 آب 2015، أي قبيل التدخل العسكري الروسي المباشر في أيلول من العام نفسه. وتنظم الاتفاقية نشر المجموعة الجوية التابعة للقوات المسلحة الروسية على الأراضي السورية، بناءً على طلب نظام الأسد، حيث شكلت هذه الاتفاقية المدخل القانوني الأساسي للذراع الجوية الروسية في سوريا، وحولت

اتخذ الوجود العسكري الروسي في سوريا طابعاً مؤسسياً طويل الأمد، وثبتت عبر اتفاقيات رسمية منحت روسيا حصانات واسعة، وترتيبات خاصة تتعلق بالولاية القضائية وحرية الحركة والإعفاءات.. وقد صدرت النصوص الكاملة المتاحة عبر القنوات الرسمية الروسية، بينما لا تتوفر صيغة سورية منشورة كاملة مقابلة. وهذه الملاحظة لا تتعلق بالشكل فقط، بل بمستوى الشفافية في اتفاقيات تمس الإقليم والسيادة والاختصاص القضائي داخل منشآت سوريا.



أبرز ما تضمنته اتفاقية حميميم لعام 2015



إعفاء واردات ومعدات روسيا من الضرائب والرسوم والجمارك



حرية دخول وخروج الأفراد والمعدات والآليات والأسلحة



أحكام خاصة بالولاية القضائية تمنح الأفضلية للقوانين الروسية داخل القاعدة



حماية المنشآت والأفراد الروس من أي إجراءات من سلطات الدولة المضيفة



اتفاقية غير محددة المدة زمنياً، ما يعني إمكانية استمرارها إلى أجل غير محدود

التوصيف القانوني الأدق لحميميم ليس بأنها أصبحت ملكية روسية، وإنما منحت لروسيا كحق استخدام عسكري مجاني ضمن ترتيب خاص. ومن حيث المدة، فقد جاءت اتفاقية حميميم غير محددة الزمن.

ميناء طرطوس - سوريا

أبرز ما تضمنته اتفاقية طرطوس لعام 2017

1

توسيع مساحة المنشأة البحرية ومرافق الدعم.

2

رفع عدد السفن المسموح بوجودها وتحديد إزاحتها بما يتناسب مع مهام طويلة المدى.

3

تحويل المنشأة إلى نقطة دعم لوجستي متكاملة للأسطول الروسي في البحر المتوسط.

4

اتفاقية لمدة 49 عاماً قابلة للتجديد تلقائياً لمدة خمس سنوات متتالية.

الدبلوماسي وفق اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وبذلك تصبح الاتفاقية وفق نصها القانوني، مجالاً عسكرياً روسياً ذا حصانة واسعة داخل سوريا، رغم بقاء السيادة القانونية الاسمية للدولة السورية.

أما القاعدة البحرية الروسية في طرطوس، فقد تحولت من نقطة دعم سوفيتية إلى قاعدة بحرية روسية طويلة الأمد وتختلف هذه الاتفاقية عن اتفاقية حميميم من حيث الجذر التاريخي. فهي لا تبدأ باتفاقية عام 2017 فقط، وإنما تعود إلى ترتيب أقدم أبرم عام 1983 بين الاتحاد السوفيتي وسوريا بشأن دخول السفن الحربية السوفيتية وسفن الدعم إلى المياه الإقليمية والموانئ السورية، وإنشاء نقطة دعم مادي-فني سوفيتية في منطقة ميناء طرطوس. لذلك، جاءت

فهي تُبرم لمدة غير محددة، مع إمكانية إنهاؤها إذا أبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في ذلك، على أن يتوقف تطبيقها بعد مرور سنة واحدة من تاريخ تلقي الإخطار. هذه الصيغة منحت الوجود الروسي في حميميم طابعاً مفتوحاً، لا يرتبط بدول زمني محدد أو بمراجعة دورية منصوص عليها في الاتفاقية. والأهم في اتفاقية حميميم هو نظام الحصانات والامتيازات. فالمجموعة الجوية الروسية تتمتع بحصانة كاملة من الولاية المدنية والإدارية السورية. كما أن ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة، ومحفوظاتها، ووثائقها، تتمتع بالحرمة، ولا يحق لممثلي السلطات السورية دخول أماكن انتشارها من دون موافقة قائد المجموعة. كذلك يمنح النص أفراد المجموعة الجوية الروسية وأفراد أسرهم حصانات وامتيازات مماثلة لتلك الممنوحة لأعضاء الطاقم

اتفاقية 2017 لا لتنشئ الوجود البحري الروسي من الصفر، بل لتوسع منطقة نقطة الدعم وتعيد تنظيمها وتحديثها في سياق التدخل العسكري المباشر في سوريا.

والحرب الإلكترونية، وحركة وسائل النقل، والإعفاءات الضريبية والجمركية، وعمل المتعاقدين. وبهذا المعنى، لا تظهر طرطوس في النص كمنشأة سوريا عادية تستضيف نشاطًا أجنبيًا، بل كمنطقة تشغيل عسكري روسي واسعة الامتيازات داخل ميناء سوري.

تُظهر قراءة الاتفاقيتين أن الوجود الروسي في سوريا قام على ذراعين متكاملين: ذراع جوية في حميميم، وذراع بحرية-لوجستية في طرطوس. غير أن هذا التكامل لا يعني أن القاعدتين من النوع القانوني نفسه. حميميم ارتبطت مباشرة بالتدخل الجوي الروسي خلال الحرب، وجاءت بصيغة استخدام مجاني غير محدد المدة. أما طرطوس فاستندت إلى جذور سوفيتية أقدم، ثم جرى توسيعها عام 2017 وتحويلها إلى ترتيب طويل الأمد يمتد 49 عامًا مع تعديلات تلقائية.

ومن حيث المدة، صُممت اتفاقية طرطوس كترتيب إستراتيجي طويل الأمد. فهي تسري لمدة 49 عامًا، وتُمدد تلقائيًا لفترات لاحقة مدة كل منها 25 عامًا. ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر، كتابةً وغير القنوات الدبلوماسية، قبل سنة واحدة على الأقل من انتهاء الفترة الجارية، بنيته إنهاء العمل بها. وهذا يختلف عن حميميم التي جاءت غير محددة المدة وقابلة للإنهاء بإخطار، إذ إن طرطوس وضعت إطارًا زمنيًا طويلًا وممتدًا تلقائيًا. ما يعكس رغبة في تثبيت الحضور البحري الروسي لعقود.

كما تمنح اتفاقية طرطوس روسيا منظومة واسعة من الحقوق التشغيلية والأمنية بشكل مشابه أو يزيد عن اتفاقية حميميم. فهي تقرر حرمة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لنقطة الدعم، وتمنع دخول ممثلي السلطات السورية إلى أماكن تمركزها من دون موافقة قائد نقطة الدعم. كما تمنح النقطة حصانة من الولاية المدنية والإدارية السورية، وتقرر أن الجانب الروسي يمارس ولايته داخل أماكن التمرکز وتجاه الأفراد العاملين فيها وأفراد أسرهم وأعضاء الأطقم. كذلك تنظم الاتفاقية الحراسة، وحمل السلاح، واستخدام وسائل الاتصال

وُقعت اتفاقية طرطوس في دمشق بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2017، وجاء عنوانها صريحًا في الدلالة على وظيفتها: توسيع منطقة نقطة الدعم المادي-الفني للبحرية الروسية في منطقة ميناء طرطوس، وتنظيم دخول السفن الحربية الروسية إلى البحر الإقليمي والمياه الداخلية والموانئ السورية. وبذلك تحولت طرطوس من مرفق دعم محدود إلى منصة بحرية-لوجستية روسية ذات نطاق بري ومائي، مرتبطة بالحركة البحرية الروسية على الساحل السوري وفي البحر المتوسط.

تمنح الاتفاقية الجانب الروسي حق الاستخدام المجاني لمنطقة نقطة الدعم طوال مدة سريان الاتفاقية، وتشمل هذه المنطقة، وفق النص، مناطق برية، أي قطع أرض، وحوطًا مائيًا، ومنشآت عقارية مخصصة لنشر نقطة الدعم وتشغيلها. كما تسمح الاتفاقية بوجود حتى إحدى عشرة سفينة حربية روسية في وقت واحد داخل نقطة الدعم، بما في ذلك سفن حربية ذات منظومة طاقة نووية، شريطة الالتزام بمتطلبات الأمن النووي والبيئي. وهذا النص يمنح القاعدة أهمية تتجاوز وظيفة التموين أو الرسو المؤقت، لأنها تصبح قادرة قانونيًا على استقبال تشكيل بحري روسي معتبر.

ومع ذلك، يجمع الاتفاقيتين منطق قانوني واحد: السيادة السورية من حيث الشكل مع استخدام مجاني، وحصانات واسعة، وتقييد دخول السلطات السورية، وإعفاءات ضريبية وجمركية، وترتيبات خاصة تحد من الولاية السورية الاعتيادية داخل مناطق الانتشار.

القواعد الروسية بمواجهة الثورة السورية

خلال التدخل الروسي تحول مطار حميميم إلى مركز قيادة وتشغيل للحملة الجوية الروسية، تنطلق منه الطائرات ويُدار عبره جانب أساسي من التنسيق العملياتي مع قوات النظام وحلفائه. وقُرت القاعدة لثلاثة عناصر حاسمة: القدرة على الإسناد الجوي الكثيف، وإدامة العمليات عبر خطوط إمداد مستقرة، وتحويل الساحل السوري إلى عمق آمن نسبيًا لإدارة الحرب. في المقابل، وفر موقع طرطوس البحري منفذًا لوجستيًا مكملًا، ربط الحضور الروسي في سوريا بالبحر المتوسط، وسهّل حركة السفن، والإمداد، والتموين، والصيانة، وحتى المشاركة في الحرب ضد فصائل المعارضة المسلحة.

بدأت الوظيفة العسكرية المباشرة لهذه القواعد مع التدخل الروسي في أيلول/سبتمبر 2015، حين حصل الرئيس فلاديمير بوتين على تفويض لاستخدام القوة العسكرية في سوريا، وبدأت الضربات الجوية الروسية في اليوم نفسه، قدّمت موسكو تدخلها بوصفه استجابة لطلب الحكومة السورية ومشاركة في مكافحة الإرهاب، لكن الأثر الميداني الأوسع كان تثبيت نظام الأسد ومنع انهياره العسكري، ثم مساعدته على استعادة مناطق واسعة من المعارضة.

القواعد الروسية بعد الأسد

وعليه، تكشف تجربة حميميم وطرطوس عن مسار أوسع لإعادة تعريف السيادة السورية بعد الحرب، فالمسألة تتجاوز حجم الوجود العسكري الروسي إلى طبيعة القواعد التي ستنظم أي وجود عسكري أجنبي مستقبلاً، ومدى خضوعه لسلطة الدولة السورية وقوانينها ومصالحها الأمنية والسياسية. ومن هذه الزاوية، تمثل الترتيبات الجديدة اختبارًا مبكرًا لقدرة الدولة السورية على الانتقال من اتفاقيات أبرمت في ظرف اختلال عميق في موازين القوة إلى علاقات عسكرية خارجية أكثر ارتباطًا بمفهوم السيادة والمصلحة الوطنية.

أحدث سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 تحولًا جوهريًا في سؤال الوجود الروسي، فالقواعد التي حصلت موسكو عليها باتفاقيات موقعة مع نظام الأسد، واستخدمتها لدعم بقائه طوال سنوات الحرب، وجدت نفسها فجأة أمام سلطة جديدة لم تكن طرقًا سياسيًا ترتيب وصولها للحكم، بل كانت، في جزء كبير من مكوناتها، هدفًا مباشرًا للآلة العسكرية الروسية التي انطلقت من هذه القواعد أو استفادت منها.

لاحقًا هذه القواعد نفسها أصبحت جزءًا من ملف العلاقات بين الدولة السورية الجديدة وروسيا بما حمله ذلك من مراجعة لوظيفتها وترتيباتها القانونية والسياسية، وانتهت هذه المرحلة من المراجعة، في آب/أغسطس 2026، لتتحول إلى مذكرة تفاهم أعادت رسم الإطار العام للوجود الروسي في سوريا.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل القواعد الروسية

استمرار - تعديل - إعادة تفاوض - إنهاء الاتفاقيات، وفق التطورات السياسية والأمنية.	شرعية استمرار القواعد ترتبط بقبول الحكومة السورية الجديدة والإرادة الوطنية.	إعادة بناء السيادة تتطلب مراجعة الامتيازات والحصانات الواسعة الممنوحة للقوات الروسية.	الاتفاقيات الموقعة ما تزال قائمة من الناحية القانونية، لكنها قد تصبح محل مراجعة أو إعادة تفاوض.	استمرار القواعد الروسية مرهون بالتفاهم مع السلطة السورية الجديدة، وليس بالاتفاقيات السابقة وحدها.
--	--	---	---	---

مسجد

مجلة

تحليلات وقرارات في الأمن والدفاع

